

أوراق العالم العربي في حالة انتقالية

ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

تحديات السلم في ليبيا ما بعد الثورة

محمد الجفلاوي
باحث بمؤسسة قرطبة بجنيف

الباحث

يونيو 2013



FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
مؤسسة قرطبة بجنيف - CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© Cordoba Foundation of Geneva, 2013

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة. أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

مؤسسة قرطبة بجنيف

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية جعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة-NAWAT)¹

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات² عملية لتحويل الخلاف³. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

² آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

³ تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تقديم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءاً من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" (NAWAT)⁴ الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنيف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

⁴ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة. لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له) وتشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإن أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحولات السياسية، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقاً وسطاً ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

→ فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)، من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.

→ في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير، والتي تركز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" تركز أكثر على الحركات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.

→ في توجهها الإجمالي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.

→ تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إدخال بعدم التحيز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتاب أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

→ الانطلاق من التجربة الميدانية للحركات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتبسيط الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

الطابع التشاركي للبحث: حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة¹ من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولة الأبحاث مرتبطة بالاقتناع المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

عدم التحيز: البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة. لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية" المذكور أعلاه.

الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قربهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيرا من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركييبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت). ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمُعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWAT على موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبين أن بدلا آخر ممكن لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طياتها من خلال طابعها التفاعلي توثيقا للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التاريخية للمرونة التي قد يراها البعض

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلا مستمرا مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف "منتدى قرطبة الآن" من:

خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي

¹ أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

مشاركاً. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معينين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

قام الباحثون وكتاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونتر/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تمتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

تحديات السلم في ليبيا ما بعد الثورة

الورقة التركيبية السادسة، يونيو 2013

الباحث: محمد الجغلاي (باحث بمؤسسة قرطبة بجنيف)*

* استفادت هذه الورقة كثيرا من أفكار وملاحظات أمية صديق عضو "منتدى قرطبة الآن"، فله كل الشكر والتقدير.

مدخل

حضرية يمكن أن يغذي التقسيم المناطقي التاريخي خاصة مع بروز مطالب الفيدرالية عند بعض أعيان المنطقة الشرقية وصعود المطالب الهوياتية عند أمازيغ ليبيا والتميز السياسي والعرقي ضد التبو والطوارق.

قد يكون أساس هذه التوترات مبنيا على التمييز بين "الثوريين" و"الموالين" الذي يتقاطع في كثير من الأحيان مع الانقسام بين جماعات الضحايا (أو المهمشين) والفئات المستفيدة من النظام السابق. هذا الانقسام يتجاهل كل الذين لم ينخرطوا أو يتحمسوا للثورة وكذلك الذين لم يكونوا نشطين في الدفاع عن النظام القديم أو استجابوا واستفادوا بدرجات متفاوتة.

قد يعرقل التنافس بين الفاعلين الجدد بناء مؤسسات الدولة الجديدة السياسية والأمنية وجهود المصالحة الوطنية (قانون العزل السياسي والعدالة الانتقالية). يقوي التنافس السياسي الانقسام الايديولوجي بين القوى الإسلامية و"الليبراليين" الذي أصبح يلقي بظلاله على المشهد الجديد وفي نفس الوقت يترك الغالبية العظمى من الليبيين في موقع المتفرج، وإن كان التدين التقليدي والمحافظ للمجتمع الليبي يشكل توازنا بين التيارين بدون أن يصطدم بفكرة الدولة المدنية والديمقراطية.

1. المنطقة الشرقية أو إقليم برقة

بعد انتهاء حكم القذافي بدا المجلس الوطني الانتقالي كهيئة ضعيفة ومفتقدة للتنظيم لدرجة تحول دون فرض سلطته على البلاد مما ترك فراغا شغلته "حلول محلية". نتج عن هذا الأمر أن استقلت كثير من المناطق والمدن بتدبير أمورها مثل بنغازي ومصراتة والزنتان في غرب ليبيا.

في مارس 2012، أي أقل من ستة أشهر على انهيار نظام القذافي، أعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون في مدينة بنغازي منطقة برقة في شرق ليبيا إقليما فدراليا اتحاديا،

أدى التمرد الليبي في شهر فبراير 2011، إلى هزيمة كاملة للقذافي؛ إلى تفكيك نظامه وتوزيع جديد للسلطة وللولاة. وقد أطلق هذا التمرد خريطة جديدة أيضا لخطوط التوتر والنزاع داخل المجتمع الليبي¹. ساعد العدد الكبير والمتنوع من الفاعلين (الليبيين والدوليين) في التسريع بالإطاحة بالقذافي؛ ويسعى هؤلاء اليوم جميعا إلى لعب دور في النظام الجديد قيد التشكل. رغم أن التكوين المبكر في 2 مارس 2011 للمجلس الوطني الانتقالي للثورة والاعتراف الدولي الواسع به ساعدا في إعطائه شرعية وجعله صندوق بريد لداعميها الدوليين، فإن المجلس لم يكن قائدا للتمرد بشكل كامل من الناحية العسكرية، كما أنه لم يرسخ وجوده الفعلي كجهاز حكومي على أجزاء كبيرة من البلاد. لقد حررت ليبيا على مراحل وفي معظم الأحيان بواسطة ثورات محلية ومجموعات عسكرية شكلت على عجل واستعملت الوسائل العسكرية والمفاوضات في آن واحد لتحقيق أهدافها. ونتيجة لذلك، نشأ عدد كبير من القوات والمليشيات المحلية التي يمكن أن تعلن وتدعي أنها ساهمت في التحرر من نظام القذافي.

تعاني ليبيا الآن كأي بلد شهد ثورة بروز نزاعات وطنية وأخرى محلية. تاريخيا، تنقسم ليبيا إلى ثلاث مناطق رئيسية (طرابلس، برقة، فزان)، ويبدو أن أربعين سنة من عهد القذافي قد عززت هذا التقسيم وتم ترسيخه من خلال تشكل وتطور الثورة الليبية. ليس العنصر القبلي العامل الوحيد في الساحة السياسية الليبية اليوم، لكنه للظرفية السياسية والاجتماعية الحالية فإنه يمكن أن يتفاعل مع عوامل أخرى ليشكل ضغطا على الانتقال السلمي في مرحلة ما بعد الثورة. ظهور أقطاب سياسية عسكرية حول مراكز

¹ يتراوح عدد قتلى الثورة الليبية حسب التصريحات المتضاربة ما بين 30 و 50 ألفا و عدد الجرحى تقريبا 50 ألفا.

واختاروا الشيخ احمد الزبير السنوسي رئيسا. لقد عادوا في شهر يونيو 2013 ليؤكدوا على استقلال إقليمهم عن العاصمة طرابلس. يستند دعاة الفيدرالية في المنطقة الشرقية لما يعتبرونه استمرارا لتاريخها لولاية برقة (التي تضم مدن بنغازي وطبرق والبيضاء ودرنة وأجدابيا) حيث كانت ليبيا بعد استقلالها في 1951 مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات، هي طرابلس (غرب) وبرقة (شرق) وفزان (جنوب غرب)، ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي قبل أن تحدث تعديلات دستورية ألغى بموجبها النظام الاتحادي في 1963.

لقد أعلن المجلس الوطني الليبي معارضته لمطالب الفدرالية باعتبار أن ذلك يهدد لتقسيم دولة ليبيا. لكنه لم يجب على المطالب التي رفعها أعيان المنطقة الشرقية المتعلقة بشكل أساسي بما يعتبرونه استمرار إهمال الحكومة منذ عهد القذافي للمنطقة الشرقية بعدم تعزيز المخصصات المالية الموجهة لها. وهم يقولون إن الشرق تم تجاهله منذ أن غادر المجلس الوطني الانتقالي مقره المؤقت في بنغازي وانتقل إلى طرابلس في أغسطس 2011 ونقل السفارات والمصالح الحكومية إلى العاصمة. كما أنهم يلومون الحكومة على إبرامها عقوداً بملايين الدولارات مع كتائب من الزنتان ومصراته، المركزين الرئيسيين للجماعات المسلحة في المنطقة الغربية من ليبيا.

النظام الاتحادي قد يمثل خيارا جذابا لكثيرين في شرق ليبيا خاصة أن ساكنة المنطقة الشرقية تشكل نسبة 28.5% من سكان ليبيا البالغ عددهم ستة ملايين نسمة وتحتوي في المقابل على أربعة أخماس الموارد الطبيعية في البلاد.

2. المسألة الأمازيغية

لقد كان لتهميش واضطهاد الأقلية الأمازيغية وثقافتها في ليبيا من طرف نظام القذافي أن ولد شعورا بالمرارة ترجم بالانضمام منذ الأسابيع الأولى إلى الثورة مما جعلهم يعيشون صحوه هوية قوية جدا. يشكل الأمازيغ حوالي 5% من سكان البلاد ويتمركزون في جبل نفوسة في شمال غرب ليبيا. ويعتبر التبو والطوارق من الأمازيغ أيضا. يتمركز الطوارق في جنوب البلاد ويقدر عددهم بـ 50000 شخص وهم وإن كانوا يعدون أمازيغ أيضا فإنهم لم يكونوا يشكلون معارضة للقدافي. أما التبو فهم متمركزون على الحدود مع النيجر وتشاد ولهم علاقة مع التبو في هذه البلدان.

تميز جبل نفوسة (الجبل الغربي كما كان يسميه النظام السابق) بأهمية استراتيجية في القتال ضد قوات القذافي لأنه يحيط بجنوب وشرق العاصمة، ويسيطر على الطريق إلى تونس ولقد لعب دورا في تخفيف الضغط على الجبهة

الشرقية وضمان قاعدة خلفية لثوار طرابلس. هذا ما جعل من مدن زوارة، يفرن، نالوت، جادو تشكل قطبا سياسيا وعسكريا يطالب بحصة من السلطة والموارد في ليبيا الجديدة، وكذلك بإضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية في الدستور. من شأن الحضور العسكري للثوار الأمازيغ في العاصمة طرابلس التي تعرف تشظيا سياسيا وأمنيا يعزز نوعا ما هذه المطالب الأمازيغية. في كثير من مناطق جبل نفوسة وعلى الحدود الشمالية الغربية مع تونس، تعيش مدن ومناطق بأكملها شبه مستقلة حيث يرفع العلم الأمازيغي وحده (أو بجانب) العلم الليبي. لقد كان العلم الأمازيغي هو العلم الوحيد تقريبا الذي رُفِر في الأشهر الأخيرة لسنة 2011 من رأس أجدير (المعبر الحدودي مع تونس) إلى مدينة زوارة.

عقد أول مؤتمر وطني أمازيغي في أكتوبر 2011. هناك اليوم تعبئة وحشد هوياتي يقويه الموقع الجغرافي الحدودي والعلاقات السياسية والثقافية التي تعززت مع شبكات النشطاء الأمازيغ في بلدان أخرى (الجزائر والمغرب وفي أوروبا) مما زاد من الطموحات الهوياتية والمطلبية عند أمازيغ ليبيا.

لقد أذكت الثورة توترات بين الأقلية الأمازيغية في ليبيا مع محيطها الاجتماعي المباشر والذي يمكن أن يتحول إلى صراع مفتوح باعتبارها أقلية عرقية ودينية كذلك بحكم انتمائها للمذهب الإباضي² حيث غالبية الإباضيين في ليبيا تقريبا هم أمازيغ (بربر) بنسبة كبيرة. تزامن هذه الصحوه الأمازيغية مع أي اصطدام أو أحداث تعصب من طرف جماعات سلفية ناشطة في ليبيا يمكن أن يؤدي إلى تطورات خطيرة.

3. الأقطاب الحضرية العسكرية/السياسية الجديدة

تميزت الثورة في ليبيا بدخولها المباشر في حالة مسلحة وأعطى الطابع المحلي واللامركزي للتمرد ضد القذافي قوة وصلابة للعملية الثورية التي قادتها المراكز الحضرية أو ما يمكن أن نسميه أقطابا عسكرية/سياسية جهوية، والتي تنتظم حول المدن أو مجموعات من المدن التي تلعب الآن دورا في توزيع السلطة في السياق الحالي حيث الشرعية الحاسمة للسلاح وقوة النيران وقدرة السيطرة على الأراضي

² الإباضية مذهب متميز عن المذاهب السنية و الشعية. يتم اعتبارهم جزءا من تيارات الخوارج. يتواجد أتباع هذا المذهب في سلطنة عمان و الجبال الغربية لليبيا و جزيرة جربة في تونس و منطقة مزاب في الجزائر.

ونشر قوات مسلحة. من بين أقوى الأقطاب العسكرية/السياسية اليوم هناك: قطب مصراتة، وقطب الزنتان، وقطب برقة (و يغطي هذا القطب بنغازي ومدن الساحل الشرقي)، والقطب الأمازيغي المكون من زوارة وجبل نفوسة. طرابلس هي قطب خاص، لأن العاصمة أصبحت رقعة شطرنج لكل اللاعبين المختلفين المتنافسين على تأكيد سلطتهم ومطالبهم فيما يتعلق بتقاسم السلطة السياسية.

شهدت مصراتة، التي عاشت أطول قتال خلال الثورة الليبية ظهور هوية مميزة وشخصية عسكرية استمرت إلى ما بعد الإطاحة بالقدافي. لقد وقع أعنف القتال بين منتصف مارس ومنتصف مايو 2011 وأثناء عزلة مصراتة خلال النزاع، طورت قيادتها الخاصة من خلال مجلس مصراتة المحلي، الذي ضمّ ممثلين من مجلس مصراتة العسكري ولجنتها الأمنية. وكانت مصراتة تعتمد في تمويل النزاع على متبرعين من أثرياء مصراتة، وكان السلاح يصلها عبر البحر من بنغازي ومالطا. يشعر المصراتيون أن انتفاضتهم كانت ذاتية المنشأ، ولم تقدّمها قوات الشرق الليبي ولا المجلس الوطني الانتقالي ولم يتلقوا سوى دعم محدود جداً من بنغازي وهم يفخرون بهذا كثيراً.

في جبال نفوسة، تشكلت كتائب إقليمية كثيرة منذ بداية النزاع في الزنتان ونالوت ويفرن وغيرها. ومع تطور النزاع، تركزت السيطرة بيد المجلس العسكري الغربي في الزنتان، الذي لم يقتصر على تنسيق العمليات في جبال نفوسة فقط بل تعدّى ذلك إلى قيادة الثوار في الزاوية والضواحي الجنوبية والغربية من طرابلس واستخدم جبل نفوسة أيضاً كقاعدة لتدريب الثوار الذين فروا من المناطق التي يسيطر عليها القدافي في طرابلس وزوارة والزاوية؛ وكان مركز إمداد مهمّ بالأسلحة والطعام والأدوية التي كانت تهرب عبر الحدود التونسية، أو تأتي من بنغازي.

تضم العاصمة طرابلس شبكة معقدة من الجماعات المسلحة والمليشيات تتقاسم السيطرة على العاصمة وتتنازع هذه السيطرة في بعض الأحيان. تضم هذه المليشيات معارضين سابقين من مناطق مختلفة بالبلاد وأفراد لجان أمن أهلية من العاطلين الذين لم يسبق لهم القتال، ومن لديهم سوابق في ارتكاب جرائم أفرج عنهم خلال الحرب، فضلا عن قوة مؤقتة شكلتها وزارة الداخلية تعرف باسم لجنة الأمن العليا. من أهم الجماعات المسلحة في طرابلس كتائب مصراتة والزنتان اللتان أسهمتا في السيطرة على طرابلس أواخر أغسطس 2011. على الرغم من الدعوات إلى انسحابها فهي تواصل سيطرتها على المناطق والمباني الاستراتيجية، وتحافظ بمرفاق احتجاج خاصة بها. تتولى مجالس عسكرية أصغر أمر السيطرة على مستوى الأحياء.

ويحسب مسؤول كبير، فإنّ هناك 132 مجلسا عسكريا على الأقل في طرابلس وحدها.³

منذ نهاية الأعمال العدائية في نهاية أكتوبر 2011، زاد عدد حالات الصدام بين المليشيات خاصة في العاصمة، وأدى في بعض الأحيان إلى قتلى وإصابات خطيرة.⁴ وقد شهد بعض هذه الصدامات استخدام بنادق رشاشة مضادة للطائرات في مناطق سكنية وقرب مستشفى طرابلس المركزي في شارع الزاوية. ومنذ أوائل ديسمبر 2011، قام سكان طرابلس باحتجاجات في ساحة الشهداء (الساحة الخضراء سابقاً) تدعو إلى سحب الكتائب غير الطرابلسية والأسلحة الثقيلة من العاصمة.

في هذا السياق، والتي يتسم أيضا بوفرة السلاح في الشارع، لم يحصل هناك تطور في أعمال العنف على نطاق واسع أو مستمر في ليبيا التي بدأت في الاستقرار.⁵ لكن العديد من النزاعات التي أظهرها اندلاع أعمال العنف الجماعي كثيرا ما تكون عواقبها وخيمة (القتلى والجرحى وتشريد السكان والنهب وحملات الانتقام، والأعمال العدائية المفتوحة بين المدن أو الجماعات القبلية ...) حيث تنطلق من حين لآخر من منطقة إلى أخرى. وينظر إلى أعمال العنف على أنها تشكل تهديدا رئيسيا لعملية التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات الشرعية في ليبيا. يتعلق أهمها بالقوى الجديدة المتمثلة في الأقطاب العسكرية/السياسية التي تشكلت بعد تسعة أشهر من التمرد ضد المدن والقبائل التي تعتبر (أو كانت) موالية للنظام السابق.

4. جذور النزاعات المحلية القديمة/الجديدة

انطلقت الثورة بقيادة المراكز الحضرية⁶ بتمازج بين سكانها، خصوصا في مصراتة، مما خلق هويات جديدة محلية تتجاوز

³ محمود العلاقي، رئيس المجلس الوطني الليبي للحرريات المدنية وحقوق الإنسان ووزير عدل وحقوق إنسان سابق.

<http://www.libyaalmostakbal.net/news/clicked/17241>

⁴ من بين الأمثلة على الصدامات المميتة تلك التي حصلت بين ميليشيا ورشفانة وميليشيا الزاوية في 10 نوفمبر؛ وبين الزنتان وكتائب اللواء خليفة حفتر من الشرق في 11 ديسمبر 2011، وميليشيا مصراتة وطرابلس في 2 يناير 2012.

⁵ ربما الانتشار الكثيف للسلاح عند جميع الأطراف يجعل من الإقدام على أي عمل عسكري أمرا مكلفا.

⁶ في آخر إحصاء في ليبيا سنة 1995، عدد السكان الحضرين يعادل 85.8%.

5. نزاعات المراكز والتجمعات السكنية المتجاورة

التحرير السريع والمبكر للمنطقة الشرقية مكن من تفادي توتر العلاقات بين المجتمعات المحلية مقارنة بما حدث في الغرب والجنوب الليبيين. سنعرض هنا بعض محاور التوتر المحلي بين مناطق وبلدات معارضة وأخرى محسوبة على القذافي حتى بعد انهيار نظامه. وستقتصر الأمثلة كلها على غرب ليبيا لانعكاس امتداداتها مباشرة على العاصمة طرابلس ولتوفر المعطيات الميدانية⁷.

مصراتة وتاورغاء

كانت مصراتة مسرحاً لبعض أكثر المعارك ضراوة. فقد قصفت بشكل عنيف بين منتصف مارس حتى أوائل أغسطس 2011. في أوائل أغسطس كانت كتائب القذافي تقصف مصراتة من مواقع داخل تاورغاء. خدم عدد من رجال تاورغاء جنوداً في الجيش الليبي ومتطوعين في كتائب القذافي التي هاجمت مصراتة. دخل الثوار تاورغاء يوم 12 أغسطس 2011 وسيطروا عليها في 14 أغسطس 2011.

تقع مدينة تاورغاء على بعد نحو 38 ميلاً إلى الشرق من مدينة مصراتة، على الطريق الرئيسية التي تربط بين مدينتي مصراتة وسرت وهي تتبع منطقة مصراتة إدارياً. وكان يقطنها قبل اندلاع الثورة نحو 30 ألف نسمة. وكانت المدينة في السابق عبارة عن موقع لتجارة العبيد، سكنه العبيد المحررون بعد عتقهم، ولهذا فالتاورغيون يختلفون من ناحية السحنة الجسدية عن سكان مصراتة مما سيعطي طابعا عرقيا للنزاع وإن كان ينكره الكثير من المصراتيون.

أفرغت تاورغاء ذات الثلاثين ألف نسمة من سكانها وفر معظم سكان البلدة تاركين وراءهم ممتلكاتهم بين 10 و12 أغسطس 2011. انتقلت المجموعة الكبرى من التاورغاء إلى الجنوب ولجؤوا إلى منطقة الجفرة. تسببت الهجمات التي شنها ثوار من مصراتة في انتقال العديد منهم إلى بنغازي الآمنة نسبياً. كما هربت مجموعة أخرى من التاورغاء إلى طرابلس والخمس. صرحت السلطات المحلية في مصراتة وكذلك السلطات الليبية الوطنية عن وجهة نظر مفادها أن التاورغاء غادروا من تلقاء أنفسهم "ربما بدافع الخوف بسبب الجرائم التي ارتكبوها".

ما هو قبلي (مع استثناء مدينتي الزنتان وزوارة الأقل اختلاطاً قبلياً واثنيًا). لكن سقوط نظام القذافي لم يمهّد الحرب فهناك جيوب محلية ومناطق تعرف توترات وضحايا للمناوشات بين المجموعات المتقاتلة وهناك خطورة أن تتسع النزاعات المحلية لتصبح وطنية أو إقليمية.

لقد سعى القذافي لضمان استمرار حكمه طيلة أزيد من 40 سنة على توظيف الولاءات المحلية وجعلها تدخل في تناقضات مستمرة فيما بينها. فكان يدعم ويفضل قبيلة أو جزءاً من قبيلة ضد جوارها. لقد استخدم نفس السياسة في قمع الثورة فحرض مناطق أو استعملها للقصف والعمليات العسكرية ضد مناطق أخرى. مما نتج عنه عمليات ثار وترحيل جماعيين بعد سقوط نظامه.

إن لظهور هذه النزاعات بين المعارضين والموالين للقذافي بعد الثورة جذورا سابقة على "الربيع العربي" بسنوات عديدة. لقد اتخذ القذافي قرارات في سنوات السبعينات بتوطين قبائل في أراضي قبائل أخرى سواء كانت صالحة للزراعة أو الرعي كما أن إعلانه أن "البيت لمن يسكنه" أدى إلى أن آلاف الأشخاص يشغلون ويدعون ملكية منازل وأراضي متنازع حولها ولم تحسم بطريقة متوافق عليها ومبنية على الأعراف أو القوانين الواضحة والمستقرة. وقد يهيم الأمر بتجمعات قبلية برمتها.

خفف تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع حضري بسبب الطفرة النفطية من النزاعات المحلية على الأراضي الصالحة للزراعة والرعي حيث تخلت العديد من القبائل كليا أو جزئيا عن نمط الحياة الزراعي مقابل البحث عن وظائف في القطاع العام التي كانت يستخدمها النظام كشكل من أشكال شراء الولاءات. ومع ذلك واصلت النزاعات القديمة للسيطرة على الأراضي تشكيل العلاقات والتحالفات القبلية والمحلية.

استخدم القذافي موارد الدولة كوسيلة لشراء ولاء القبائل التي كان يفضلها النظام بالمشاريع التي ترعاها الدولة والاستفادة من التمويل الحكومي. بعد الثورة، دخلت الفئات المهمشة سابقا التي ساندت الثورة في علاقة منفعة مماثلة مع السلطات الجديدة. كان هذا واضحا في علاج الجرحى في الخارج وكذلك المنح الدراسية التي تمنحها الحكومة.

كما برزت بعد الثورة مناوشات بين مجموعات مسلحة للسيطرة على المعابر الحدودية وطرق التهريب لما تدره من أرباح وحظوة. يهيم الأمر بشكل رئيسي منطقة الغرب في منطقة رأس أجدير والجنوب كله وإلى مدى محدود بالقرب من طبرق.

⁷ أنظر كمثال التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا - المقدم لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مارس 2012.

إن استهداف ثوار مصراتة لأهالي تاورغاء مبني على اعتقاد بأنهم دعموا كتائب القذافي وشاركوا في القتال أثناء الهجمات على مصراتة وأن رجالهم مسؤولون عن ارتكاب أعمال وحشية، بما في ذلك عمليات اغتصاب وقتل أثناء الحرب. رغم أن لهذه المزاعم أساس في الواقع، إلا أنه هناك نوعاً من التضخيم والتعميم.

بالإضافة إلى مشاركة رجال تاورغاء في القتال إلى جانب كتائب القذافي هناك أيضاً نزاعات غير معلنة على ملكية الأراضي. كما يعتبر كثير من المصراتيين أن أهل تاورغاء تلقوا معاملة تفضيلية في ظل حكومة القذافي بالإضافة إلى التوترات العرقية التي تمور تحت السطح. تعرضت المباني العامة كالمدارس والمستشفيات للتخريب ويلاحظ أن كلمة "تاورغاء" محيت من يافطات الطرق وجدران المدينة واستبدلت بعبارة "مصراتة الجديدة" أو كتبت عليها شعارات عنصرية مثل "عبيد" أو "كتيبة تطهير العبيد ذوي الجلد الأسود"⁸.

تجمع تقارير المنظمات الحقوقية على وجود ادعاءات سوء المعاملة للمحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال المنسوبة إلى ثوار مصراتة وجزء كبير منهم من أبناء تاورغاء. لقد قررت منظمة أطباء بلا حدود تعليق خدماتها الطبية في سجون مصراتة لأنه كان يطلب منها "معالجة المرضى ذاتهم مراراً بين جولات التعذيب"⁹.

لقد أنشأ اللاجئون من تاورغاء جمعيات للتعريف بقضيتهم والمطالبة بالعودة إلى منازلهم. تم تنظيم مظاهرات يوم 15 ديسمبر 2011 أمام مقر الأمم المتحدة ومقر الحكومة وتم عقد اجتماع مع رئيس الوزراء، كما تمت النداء إلى عودة جماعية يوم 20 ديسمبر 2011 لكنها أجلت لوقت لاحق وتم تكرارها لاحقاً ولكنها كانت تجابه برفض من مصراتة.

⁸ هناك مقاطع فيديو على يوتيوب تظهر الأبعاد العرقية للنزاع بين تاورغاء و مصراتة. يتفق مع الملاحظات الكثير من المراسلين الصحفيين. أنظر مقال صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 21 يونيو 2011 متاحة على:

<http://online.wsj.com/article/SB10001424053111903532804576564861187966284.html>

أنظر أيضاً صحيفة تلغراف البريطانية: مدينة أشباح القذافي بعد تراجع الموالين، 11 سبتمبر 2011؛ نيويورك تايمز: بتهمة القتال مع القذافي، يواجه سكان بلدة ليبية الانتقام، 23 سبتمبر 2011؛ مجلة بي بي سي نيوز: "مدينة ليبية" مطهرة تنشر أسرارها الرهيبة، 12 ديسمبر 2011.

⁹ <http://www.doctorswithoutborders.org/news/article.cfm?id=5764&cat=video>

اعتذر ممثلو تاورغاء علانية لمصراته عن تصرفات "السفهاء"، وأكدوا أن "الأبرياء" لن يتستروا على أي مجرم وأُعربوا عن استعذابهم لتقديم أي مذب إلى العدالة بشرط أن يتم إيداعهم لمؤسسات سجنية وقضائية "محايدة" (بنغازي أو الزنتان).

الزنتان والمشاشية

كان أهل المشاشية سابقاً رعاة رحل من جنوب ليبيا. ولقد قام القذافي في مطلع سبعينيات القرن الماضي بإعادة توطينهم في مدن وقرى جنوب شرق جبل نفوسة في الغرب الليبي. وقد خلق هذا الأمر توتراً بين المشاشية وغيرهم من المجتمعات ذات الأصول العربية والأمازيغية بمن فيهم الزنتان وخليفة وككلة، والذين يدعون أن تلك الأراضي قد سلبت منهم.

خلال فترة الثورة، تحالف ثوار الأمازيغ في جبل نفوسة والثوار العرب في الزنتان ضد المشاشية وفقاً لقناعة أنهم موالون للقذافي. ادعى ثوار من جبل نفوسة أن بلدات المشاشية، مثل عمير وزاوية الباقول والعوانية، كانت تستخدم كقواعد تقصف كتائب القذافي منها بلدة الزنتان والقرى المحيطة بها. وادعوا أيضاً أن المشاشية نقضوا اتفاقاً عقد مع مختلف القبائل ينص على بقاءها محايدة أثناء الحرب.

تذكر التقارير أن ثواراً من الزنتان دخلوا زاوية الباقول في مايو 2011 والعوانية في يوليو 2011. ويبدو أن العديد من الأسر التي تعيش هناك فرت إلى طرابلس أو الشقيقة عند اشتداد القتال تحسباً لوقوع هجمات. هناك حديث عن عمليات أسر وقتل الرجال.

حتى بعد انتصار الثورة، دخل ثوار الزنتان في ديسمبر 2011 إلى الشقيقة، إحدى بلدات المشاشية، قائلين إنهم جاؤوا للقضاء على من تبقى من العناصر الموالية للقذافي. كما قصفوا البلدة ما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين ولم يتمكن المجلس الوطني الانتقالي من التدخل إلا بعد أسبوعين من ذلك.

لقد تعرض المشاشيون ممن حاولوا العودة إلى ديارهم إما لجمع أمتعتهم أو في محاولة للعودة بشكل دائم، للضرب وأو لل منع من المرور عند حواجز التفتيش التي يحرسها ثوار الزنتان. لم تنجح مساعي المصالحة حتى الآن وهناك "توجه ضمني" لدى كتائب الثوار، التي حاربت معاً للإطاحة بحكومة القذافي، على منع المشاشية من العودة ما لم يتمكنوا من إثبات ملكيتهم للأرض التي كانوا يعيشون

زوارا وأبو كماش

تحيط بمدينة زوارا الأمازيغية غرب ليبيا جماعات عربية طالما جرى تمييزها عن المجتمع الأمازيغي من قبل القذافي. وكباقي الأمثلة السابقة أخذ الموقف من مليشيا القذافي أثناء الثورة نزاعا محليا بعدها.

في الفترة بين 26 و28 أغسطس 2011 توغل الثوار المسلحون من زوارا في مدينة أبو كماش بحجة مطاردة مواليين للقذافي. غادرت غالبية ساكنة أبو كماش نحو المدن المجاورة الأخرى، لاسيما زليت. وكان غالبية من غادر هي أسر عربية لتعرضها لضغوط، خاصة أصحاب العلاقات مع النظام السابق الذين استهدفوا بشكل خاص بغرض الانتقام.

6. الوساطات المتعثرة أو الغائبة

عمقت سياسة القذافي في مواجهة التمرد المسلح خارطة النزاعات والحزازات بين المدن والقبائل الليبية قائمة على خلفيات نزاعات قديمة/جديدة تهم الأراضي والموارد أو على أساس عرقي أو ثقافي مما يتطلب جهودا جبارة للحفاظ على النسيج الاجتماعي ولطي صفحة الاقتتال والثأر والانتقام.

الإشكال الكبير أن التهجير الجماعي أصبح مصدر فخر واعتزاز وكرامة وتنافس بين جماعات الثوار المنتصرة في الحرب. وبالأخص في المناطق التي عرفت حالات اغتصاب وعنف جنسي من لدن الموالين للقذافي لما لهذا الأمر من حساسية كبيرة في مجتمع محافظ مثل ليبيا. تصلب المواقف ورفض أية وساطة وحلول من لدن جماعات الثوار المنتصرة التي أصبحت صاحبة القانون وممثلة لجزء من الدولة الجديدة عقد أكثر مداخل الحلول.

لا يزال التصعيد في النزاعات المذكورة آنفا ممكنا خاصة لعدم وجود قدرات وساطة كافية على حد سواء في الدولة والمجتمع، في غياب مؤسسات الدولة القوية المحايدة وتلاشي السلطة التقليدية للقبيلة وشيوخها. قد يمكن لبعض القبائل الليبية الكبرى مثل الورفلة وترهونة والعبيدات غير المحسوبة على معسكر المنتصرين في الثورة أو معسكر الخاسرين فيها مثل القذافة ومقراحة أن تلعب دورا في الوساطة لقدرتها على التواصل والتفاوض ما بين الفريقين. وقد بدا ذلك جليا من خلال الدور الذي تم لعبه في بني وليد تحت مظلة الجيش الوطني لحصر التوتر المحلي حتى لا يمتد إلى مناطق أخرى.

حتى هذه اللحظة ليست هناك نماذج واضحة وناجحة للوساطة في هذه النزاعات باستثناء توقيع ميثاق الصلح بين

عليها¹⁰. ويبدو مطلب إثبات المشاشية ملكية أراضيهم مرتبطاً بالسياق التاريخي لقدومهم للعيش في الغرب الليبي.

نالت وتيجي

تعود المشاكل بين أهالي تيجي وبدر والبلدات الأخرى المجاورة وبين سكان نالت لفترة ما قبل الثورة وقد نشأت من حقيقة أن سكان هذه البلدات ليسوا "السكان الأصليين" في المنطقة، ولكن تم توطينهم من قبل حكومة القذافي على تلك الأراضي المملوكة لأهالي نالت.

يشكل الأمازيغ النسبة الأكبر من سكان جبل نفوسة. من جهة أخرى، فإن معظم سكان بلدي تيجي وبدر من العرب ويعتبرهم الثوار مواليين للقذافي. لقد تركزت كتائب القذافي في منطقة عسكرية داخل تيجي من 25 مارس حتى 15 أغسطس 2011 واستخدمت البلدة قاعدة لشن هجمات على بلدات جبلية أخرى، قبل أن تقع بعد ذلك تحت سيطرة الثوار.

بعد تراجع كتائب القذافي وسيطرة ثوار نالت على بلدة تيجي في 15 أغسطس 2011. قامت غالبية سكان البلدة بالفرار قبل دخول كتائب نالت. وتعرضت تيجي لأعمال نهب وتخريب للبيوت والمباني العامة. وقد وقعت بلدة بدر في قبضة ثوار طرابلس في 16 أغسطس 2011. وفي اليوم التالي، أبلغ ثوار نالت ساكنة بدر برحيل بقية سكانها. كما أبلغ أفراد من ثوار نالت سكان تيجي بأنهم "ليسوا من الجبل وإن الأرض التي كانوا يقيمون فيها ليست لهم ليحتفظوا بها".

لم يخل هذا النزاع من بعد عرقي فقد كتب على بعض المباني عبارات "الموت لتيجي" و"جرذان تيجي" و"أسود نالت"¹¹ وكان ثوار نالت يصفون محتجزيه من تيجي بأنهم "كلاب العرب" وأن "هذه ليست أرضكم". ولطالما أدت تدخلات المجلس الوطني الانتقالي وثور من الزاوية والزنتان إلى الإفراج عن المحتجزين.

¹⁰ "تصفية حسابات قديمة: تنافسات قبلية تعقد الحرب الليبية"، موقع مجلة دير شبيغل، 26 يوليو 2011.

¹¹ ملخص مذكرة أحداث تيجي وبدر (منطقة صيعان) في 1 أكتوبر 2011 "أعد المجلس المحلي لبلدة تيجي وأرسله إلى المجلس الوطني الانتقالي. تم تسجيل 500 مبنى محترق بالكامل وأكثر من 2000 مبنى منتهب.

قبائل الجنوب الليبي الكبيرة (التبو وأولاد سليمان) في إبريل 2013 حيث بذلت مجالس شعبية الجهود للوصول بالقبائل المتنازعة إلى التصالح.

7. الفاعلون الدينيون

بشكل عام، يعتبر الاستقطاب بين الإسلاميين وغير الإسلاميين في الساحة السياسية ليبيا ما بعد الثورة هو الأقل حدة في بلدان الربيع العربي. يظل الخلاف الأول هو ما بين القوى التي التحقت بالثورة والقوى الموالية للثوريين سابقا هو الرهان الأكبر حيث يحتل موضوع قانون العزل السياسي والعدالة الانتقالية الأولوية.

النتائج النسبية للقوى الإسلامية في انتخابات المؤتمر العام في يوليو 2012¹² وحضور البعد القبلي والمناطقية خفف من إمكانية حصول تقاطب في هذا الاتجاه. كما أن الاتجاهات والشخصيات الليبرالية لا تحمل خطبا متباعدة مع الطابع المحافظ للمجتمع الليبي كما أن الغالبية العظمى من الليبيين هم مسلمون.

كان للانخراط السياسي السلس والسريع في العملية السياسية لأعضاء الجماعة الليبية المقاتلة أولا في الثورة من خلال تأسيس الحركة الإسلامية الليبية للتغيير في فبراير 2011 وبعدها في أحزاب سياسية مثل حزب الأمة الوسط بقيادة سامي الساعدي (مسؤول اللجنة الشرعية في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة) وحزب الوطن بقيادة عبد الكريم بلحاج دورا في الإدماج السياسي وبعث رسائل تطمين سريعة وتأكيد للمراجعات التي قامت بها في الجماعة الليبية المقاتلة في السجن قبل الثورة سنتي 2008 و2009¹³.

لكن منذ نهاية سنة 2011 بدأ نوع جديد من التوتر بظهور مجموعات سلفية متشددة (خاصة بمدينة درنة وبنغازي) عينت نفسها لمكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات لكنها اصطدمت بالإسلام التقليدي من خلال الاعتداء على الأضرحة والمقامات الصوفية والمقابر المسيحية. وإن كانت هذه الأعمال تلقى استهجانا من القوى الإسلامية الأخرى فإن استمرارها يطرح بعض المخاوف.

¹² حصل حزب العدالة و البناء ذو التوجه الإخواني على 17 مقعدا من أصل 80 مقعدا مخصصة للقوائم الحزبية. لم تحصل الأحزاب الإسلامية الأخرى إلا على عدد يسير من المقاعد.

¹³ أدت المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قبل الثورة سنتي 2008 و 2009 بسجن أبو سليم ومفاوضات مع سيف الإسلام القذافي إلى الإفراج عن عدد كبير من الأعضاء.

في المقابل، كان لتعرض السفارة الأمريكية في بنغازي في 11 سبتمبر 2012 ومقتل السفير وثلاثة من موظفي السفارة ورجال الشرطة الليبية مؤشرا على بروز مجموعات مسلحة راديكالية وإن كان بعض الليبيين وغيرهم يعتبر الحادث ناجما عن مشاعر مناهضة للولايات المتحدة وليس هجوما ارهابيا. لكن الوضعية الإقليمية وتواجد مجموعات مسلحة في بلدان الساحل¹⁴ والحرب على مالي يثير مخاوف حقيقية من أن يمتد ميدان العمليات إلى ليبيا أو أن تستقر فيها خصوصا مع المساحة الجغرافية الشاسعة للحدود الليبية وهشاشة الوضع الأمني وانتشار السلاح وتذبذب الوضع السياسي.

8. رهان بناء جيش وطني

تعاين ليبيا اليوم من مأزق بناء جيش وطني. يتعلق الأمر حسب تصريح لوزير الدفاع¹⁵ بما يقرب 130 ألف من الثوار معظمهم من الشباب الليبيين الذين انضموا إلى جماعات الثوار المسلحة. مع نهاية الحرب هناك من يصعب عليه التخلي عن حمل السلاح لأن الأمر أصبح نوعا من الإدمان وكذلك الفخر والوجاهة. جدران العديد من المدن في ليبيا تغطيها شعارات وتوقيعات الجماعات المسلحة كنوع من إشهار الوجود وترسيم حدود أراضيها. بحسب عدد من الهيئات الوطنية والدولية، وأعضاء في المجلس الوطني الانتقالي، وسواهم من المراقبين السياسيين، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا اليوم هو إقناع الكتائب الكثيرة إما بنزع سلاحها أو بالانضمام إلى الجيش الوطني الليبي أو قوات الشرطة.

لقد تم دمج 50 ألف منهم بالجيش الليبي فعليا. معظم الباقين لم يتخل بعد عن أسلحته ووضعه كمقاتل. طبعا يستحيل إدماج كل هذا العدد في الجيش والشرطة والأجهزة الأخرى كما أن هناك من هو غير مؤهل لشغل هذه الوظائف. في أفق استكمال العمل في بناء جيش وقوات أمن مستقلة، أوكلت السلطات الليبية مهمة الحفاظ على الأمن في مختلف المناطق الليبية إلى الثوار الذين أطاحوا بالقذافي. تظل الميليشيات المختلفة والكتائب المتبينة هي المسؤولة، دون مشاركة الجنود وضباط الشرطة، عن حماية الأمن العام في مدن مثل العاصمة طرابلس.

¹⁴ اتهمت في شهر مايو 2013 كل من فرنسا و النيجر مسلحين يتخذون صحرا جنوب ليبيا ملاذا آمنا لهم بالقيام بتفجيرين في النيجر.

¹⁵ <http://gate.ahram.org.eg/News/352808.aspx>

العديد من المجالس العسكرية بعد الثورة إلى تحول العديد من الجماعات المسلحة إلى وكلاء مستقلين يحشدون لصالح طرف سياسي ضد الآخر.

في الأفق القريب هناك ترتيبان يمكن أن يحدا من انتشار السلاح ويرتكزان على:

➡ تعداد الأسلحة الخفيفة وتسجيلها وإصدار تراخيص لحمل السلاح مما سيمكن من التتبع عند الاقتضاء، وشراء السلاح من قبل وزارة الدفاع إذا عبر المقاتل عن ذلك.

➡ بالنسبة للأسلحة المتوسطة والثقيلة، فالأمر لا يزال قيد المناقشة، لكن هناك اشتراط (قام به رئيس المجلس العسكري لمصراتة) بتسليمها شريطة إيداعها في قواعد ومخازن في منطقتهم حتى يطمئنوا إلى أنها في أيدي أمينة.

هناك بعض المقترحات مثل خلق جيش وطني على أساس جهوي وهناك من يقترح نوعا من الجيش الشعبي الموازي للجيش الرسمي. لا يخفى أن هذه المقترحات تذهب أكثر في اتجاه الحفاظ على تواجد مسلح للأقطاب السياسية أو الحضرية المنتصرة في الثورة المسلحة.

9. عقبات أمام المصالحة

لم تكن إدارة الجهاز القضائي الليبي خلال عهد القذافي تفي بمتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان والمحاكمة العادلة واستقلال القضاء مما يعقد أكثر مهمة بناء الجهاز القضائي التي أضحت أولوية أساسية وملحة، بدونها سيكون الحديث عن المصالحة أمرا مستحيلا وستستمر عمليات الثأر والانتقام خارج القانون.

تمثل حالات الاحتجاز المتصلة بالنزاع تحديا كبيرا في ليبيا ما بعد القذافي، فهناك 3000 شخص محتجز خارج سيطرة الدولة تحت حراسة الكتائب الثورية ويتعرضون لسوء المعاملة. وما زال معظمهم في انتظار توجيه الاتهام إليهم أو الأمر بالإفراج عنهم. لقد مست الاعتقالات بعض العناصر والشخصيات السياسية غير المقاتلة التي لم تجد طريقاً للهروب عند انهيار نظام القذافي. ولقد استمرت الاعتقالات حتى سنة 2012 على الرغم من الدعوة العامة التي أطلقتها وزارة الداخلية لإيقافها.

في المقابل يتعرض أعضاء النيابة العامة والهيئات القضائية في ليبيا لأعمال ترويع وتهديد بالقتل على يد مسلحين وذلك في غياب الحماية الأمنية اللازمة مما يؤثر على استقلال

من التحديات التي تواجه الحكومة هي أن معظم الثوار المسلحين الذين اندمجوا في الجيش كمجموعات (ألوية مستقلة) وليس كأفراد. هذا الأمر قد يكون له عواقب سلبية في المستقبل لأنه قد يحدث تنازع بين ولائهم المحلي أو السياسي وبين سلطة الحكومة الشرعية. كما سيصبح من الصعب التمييز بين الوحدات الأمنية الحكومية وتلك التي هي تعمل انطلاقا من مصالحها الخاصة. وكان هذا واضحا جدا في الأحداث الأخيرة من خلال اتهام عناصر من درع ليبيا بارتباطهم بجماعة إخوان ليبيا أو وقوف بعض عناصر الدرع وراء حصار الوزارات والمؤسسات السيادية مؤخرا لإقرار قانون العزل السياسي.

أعطت الأحداث الدامية في بنغازي التي أدت إلى وفاة أزيد من 30 شخصا يوم الجمعة 7 يونيو 2013 إلى أن يتخذ المؤتمر الوطني الليبي (البرلمان) قرارا باستخدام القوة لتجريد المليشيات من السلاح على كامل التراب الليبي، وحدد مدة زمنية لا تتجاوز نهاية السنة الجارية لإنهاء وجودها.

تبقى مشكلة اختيار قيادة متفق عليها للجيش الليبي تحظى بثقة الجميع قضية مؤرقة. هناك رفض لجميع العسكريين المتمرسين الذي خدموا في الجيش الليبي بدعوى علاقاتهم السابقة بالقذافي وإن كان بعضهم انشق في الأيام الأولى للثورة لكن يمكن أن يشملهم قانون العزل الذي تمت المصادقة عليه في مايو 2013. كما أن اقتراح الأسماء المقربة من الأقطاب السياسية/العسكرية الجديدة (مصراتة، الزنتان، المجلس العسكري لطرابلس) يصطدم بعدم رغبة الجماعات المسلحة بتسليم أسلحتها إلا بشرط بناء جيش وطني قوي وانتخاب حكومة ديمقراطية. وإن كان رسميا لا يعترض قادة الأقطاب العسكرية/السياسية على تسليم أسلحتهم لكن ذلك لن يتم بين اليوم والغد وإنما سيأخذ وقتا أطول.

انتشار الجيش في المحاور الرئيسية للمدن ومؤسسات الدولة يتم بشكل بطيء ومع مفاوضات صعبة وضمانات وتعويضات لجماعات الثوار المسلحة. محاولة الدولة فرض هيبتها بالقوة سيكلفها أكبر من توزيع تعويضات. الإعلان عن آجال معينة لسحب أسلحة الثوار من العاصمة طرابلس ظلت بدون تجاوب حقيقي.

لكن شيئا فشيئا، هناك تواجد أقل للرجال المسلحين غير النظاميين في الشارع وتواجد متزايد لعناصر الجيش الوطني والشرطة واللجنة الأمنية العليا في شوارع طرابلس.

على المستوى المحلي، على الرغم من أن الجماعات المسلحة لا تزال تتمتع بشرعية كبيرة داخل مجتمعاتها وهذا يتيح لها لعب دور الوسيط، هناك دلائل على نمو الضجر من سلوكياتها من طرف المواطنين. الأمر أكثر وضوحا في المناطق الحضرية الكبيرة حيث توجد العديد منها. لقد أدى تفتت

إصدار الأحكام. التهديدات عطلت جلوس المحاكم للبت في قضايا القتل العمد المرتكبة بعد الثورة خاصة مع انتشار السلاح بالإضافة إلى غياب الشرطة القضائية.

من العقوبات التي قد تقف في وجه المصالحة الوطنية وجود نوع من التشدد في بعض الأطراف الليبية فيما يتعلق ببعض الجرائم وإصرارها على مُقاضاة كل الجناة مما يعيق عملية التصالح والمصالحة خاصة أن حجم الضحايا والجرائم التي ارتكبها القذافي وأعوانه جد ضخم.

10. قانون العزل السياسي

بعد تجاذبات سياسية أصدر المؤتمر الوطني العام الليبي في 5 مايو 2013 «قانون العزل السياسي» الذي يمنع أي شخص شغل منصباً كبيراً أو متوسطاً أثناء حكم معمر القذافي من العمل في الإدارة الجديدة وذلك بموافقة 157 عضواً مقابل 7 أعضاء من المؤتمر الوطني (عدددهم 200 عضو).

لقد سبق إصدار هذا القانون حصار واقتحام مؤسسات الدولة بدءاً بالمؤتمر الوطني العام وانتهاء برئاسة الحكومة والوزارات على أيدي مجموعات الثوار التي تصر على إصدار هذا القانون الرامي إلى اجتثاث من وصفوا بـ «الأزلام» الذين عملوا على مدى 42 عاماً في نظام القذافي. هناك جدل بين رجال القانون حول مدى قانونية صدوره في ظروف ليست طبيعية ولا تخلو من التهديد والإرغام ومن تذبذب الإرادة السياسية.

سينجم عن هذا القانون عزل رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقرئ (الذي استقال) إضافة إلى نحو 23 من أعضاء المؤتمر ومجموعة من الوزراء العاملين معه في الحكومة، وإقصاء جل السفراء لدى الدول العربية والأجنبية وجميع قناصل ليبيا في سفاراتها بالخارج.

رغم هشاشة المؤسسات السياسية والإدارية في ليبيا، الشيء الذي حرص على تحقيقه القذافي فلقد كان هناك 700.000

موظف في ليبيا سنة 2004¹⁶. شمول هذا القانون الوظائف الإدارية المتوسطة يعني إقصاء أعداد غفيرة من الليبيين شغلوا مناصب ووظائف حكومية أو في الأجهزة المختلفة الأخرى لدى النظام السابق.

أهم الملاحظات على هذا القانون أنه بني على الصفة ولم ين على السلوكيات التي يمكن أن تسند للأشخاص محل العزل للتدليل على خطورتهم على المسار السياسي، وهو الأمر الذي يناقض أن الأصل هو البراءة. لقد قام هذا القانون المشار إليه باستنساخ لقوانين صدرت خلال العقود الأربعة الماضية في عهد القذافي تحت مسمى قانون التطهير.

من الواضح أنه سيتم توظيف هذا القانون لتصفية حسابات شخصية وجماعية، قبلية وسياسية، مما سيعيق جهود المصالحة تحت مسمى «الوطنية» و«حماية الثورة». إن القانون بهذا الشكل يجعل ليبيا أقرب إلى النموذج العراقي حيث أدت سياسة اجتثاث البعث إلى نتائج كارثية.

إذا كانت ليبيا اليوم تسمح بخلق أحزاب وأشكال التنظيم السياسي التي حظرها القذافي، لكن هذا القانون وقوانين أخرى صدرت قبله تقيد بشكل فضفاض حرية التعبير والحركات السياسية التي كفلها الإعلان الدستوري المؤقت وذلك بتجريمها لمن يتخذ موقفاً ورأياً مخالفاً أو معارضا لثورة 17 من فبراير الليبية وكل من يمس ويهين هبة الدين أو الدولة والرموز الوطنية.

¹⁶ Patrick Haimzadeh, Au cœur de la Libye de Kadhafi, JC Lattès, 2011, p.106.

أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

تحديات السلم في ليبيا ما بعد الثورة

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية السادسة

← النزاعات التي يمكن أن تكون قديمة جدا أو حديثة حول ملكية الأرض أو حق الانتفاع من مواردها.

النقاش بين أعضاء المنتدى حول المداخل لتخفيف وتحويل النزاعات في ليبيا أفضى لاستخلاص ملاحظات وتوصيات للفاعلين الرسميين وكذلك للوسطاء وأصحاب المبادرات. فيما يخص الجهات الرسمية يرى أعضاء منتدى قرطبة أنه :

← لن يكون هناك تحويل ناجح للنزاعات مع وجود دولة فاشلة.

← يجب الاعتماد أكثر فأكثر على الدولة والتشجيع على تعزيز المؤسسات العامة (وشرعتها). لأن أي سياسة ليبرالية أو تفويضية لفاعلين خارج الدولة سيخلق تنافسا حول الموارد بين عدة أطراف مما يمكن أن يعطي زخما للنزاعات القائمة أصلا من خلال تعبئة العوامل القبلية والإقليمية للاستحواذ على هذه الموارد. رغم أن هذا النهج هو أمر مكلف، إلا أنه أقل استثارة للنزاعات الداخلية. الحضور الكبير للدولة وتعزيز الخدمات العامة يجعل الشعب الليبي يتعلق ببنية الدولة والوحدة الوطنية، ويتفادى النزاعات الاستقلالية.

← الاستعانة بالخبرة الدولية لحل الإشكالات القانونية لقضية الملكيات العقارية. تعويض الدولة للمتضررين وإبداع حلول جديدة (دعم لاستصلاح أراضي جديدة مثلا).

← ليس من المهم تقوية سلطة الدولة بإنشاء مؤسسات جديدة فقط ولكن كذلك بإدماج السلط الجديدة المحلية في الدينامية الوطنية.

← التركيز في الفترة الانتقالية على مراجعة القوانين الحالية بدلا من صياغة أخرى جديدة. هذا ينبغي أن يقلل من فرص الاستقطاب (سياسات الهوية).

← إذا كان سن قانون العزل السياسي يعتبر ضرورة فيجب الوعي بالتجربة الفوضوية لاجتثاث البعث في العراق وعواقبها الضارة. الاقتصار على حظر الخدمة

الوصف الذي قدمته الورقة للنزاعات في ليبيا ما بعد الثورة لم يثر أي ملاحظات أو توصيات من قبل المشاركين وأعضاء "منتدى قرطبة الآن". لكن العدد الكبير لهذه النزاعات والتوترات في مناطق متعددة وعلى مستويات مختلفة (أفقي بين المجتمعات المحلية وعمودي في علاقة مع السلط الجديدة) يستحث الباحثين والمعنيين على بذل مزيد من الجهد. نتيجة الانغلاق السياسي السابق للبلاد تفتقر ليبيا مقارنة مع باقي بلدان المنطقة لمعطيات حقيقية وكاملة لفهم موضوعي وشامل (من الزاوية السوسولوجية والتاريخية) لكل عوامل التوتر. بدون هذا الفهم لعوامل الاشتباكات التي تقع لا يمكن القيام بأي جهد منسق وناجح على نحو مستدام لتحويل النزاع.

أول الدروس المستفادة من الثورة الليبية مقارنة مع الثورات الأخرى هو أن تسليحها المبكر ناجم عن القمع العسكري العنيف للنظام منذ البداية. فكلما يضيق هامش التعبير والاحتجاج المدني كلما يكون خيار التظاهر والتغيير السلميين أقل إغراء للفتات التي تعارض الاستبداد.

أثنى المشاركون تطرق الورقة البحثية للنزاعات المحلية وخشيتهم من تركيز الفاعلين الجدد الليبيين والدوليين اهتمامهم على بناء الدولة والمؤسسات المركزية وإهمالهم للنزاعات ذات الطابع المحلي التي يمكن أن تضعف النسيج الاجتماعي والوطني وأي إصلاح سياسي مستقبلي. كما أثنوا على تجاوز الورقة للتعميم الذي يحصر التوترات بين معسكري الموالين والمعارضين للقذافي أو يرجعها للبعد القبلي وإن كان الكثير من النزاعات لا تخلو من توظيف هذين العنصرين فإنها قد تكون أيضا نتاجا أيضا لـ :

← المنازعات أو الخلافات المناطقية أو الحضرية أو العرقية.

← الآثار النفسية الناجمة عن ستة أشهر من الحرب جراء عدم احترام قانون النزاعات المسلحة أو معايير حقوق الإنسان : إذلال وإهانة السجناء أو جثث القتلى، عدم التمييز الواضح بين المدنيين والعسكريين أثناء الأعمال العدائية، الاعتصاب، الخ.

والحياة السياسية لفترة محدودة وعلى الكوادر العليا فقط هو الخيار الأفضل لبلد غير مستقر التقاليد الإدارية وتخضع سلطته السياسية للتشكيك في شرعيتها.

← فيما يخص المجال الأمني، يقترح الإسراع بـ:

← إصلاح قطاع الأمن ومراقبة الحدود وإلا فإن الشعور بالقلق سيزداد عند المجتمعات المحلية ولن يشجعها على ترك السلاح. كما أن الاعتداء على المؤسسات العامة والقنصليات والسفارات الأجنبية يعطي الانطباع بضعف هيبة الدولة.

← بحكم أن الدولة تنتدب المجموعات المسلحة في أعمال عسكرية (مع أدوار غير واضحة) فيجب تكوينها على احترام القانون الإنساني ومعايير حقوق الإنسان.

← قيام المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بمراقبة عمل جماعات الثوار المسلحة وبالأخص مراكز الاعتقال لتطمين أهالي المعتقلين والتخفيف من عمليات الانتقام والثأر العشوائي ونزع فتيل التوتر.

بالنسبة للحوار والوساطة يؤكد "منتدى قرطبة الآن" على تفهمه عدم رغبة الكثير من الفاعلين الليبيين في لعب الوساطة أو فرض حلول لأنهم لا يريدون إغضاب أي طرف وفي المقابل فإنه ينبه بالمناسبة على الأخذ بعين الاعتبار النقط التالية:

← نظرا للطبيعة المعقدة للنزاعات، يتعين على نقاط الدخول في تحويل النزاع أن لا تكون فقط سياسية أو مؤسسية، ولكن يجب أن تكون هناك مداخل مختلفة "من فوق" و"من أسفل" (اجتماعيا، اقتصاديا وتربويا/ ثقافيا، الخ...).

← إيجاد تسوية تدمج العامل القبلي في آليات الحكامة دون خلق وضع شبه رسمي للعامل القبلي قد يعوق بناء الدولة ويضعف إنشاء مفاهيم المواطنة. تشجيع ودعم المجتمع المدني وإن كان جنينيا حتى يراكم خبرة وكفاءة للتدخل في تحويل النزاعات في أقرب فرصة.

← تفادي أن تتحول مبادرات المصالحة إلى سلاح في المشهد السياسي الحالي في ليبيا، وأداة في يد الوسطاء أنفسهم لغرض الاستيلاء على أدوار سياسية في الساحة الوطنية (كما قد حصل من انتقادات لمبادرات الزنتان أو الإخوان المسلمين رغم أن تدخلاتهم كانت ضرورية لوقف الاقتتال أكثر من مرة).

← الانتباه إلى إمكانية أن تثير الوساطات التي تقترحها أو تجربها بعض الشخصيات الدينية (مثل علي الصلاحي) حساسية عند بعض الأطراف بحكم اعتمادها على الفئات الأكثر محافظة في المجتمع الليبي.

← هناك عدد هائل من مبادرات المصالحة المختلفة مما يشنت الجهود وقد تحتاج ليبيا معها إلى "مصالحة بين مبادرات المصالحة".

← خلق فضاءات وطنية ومحلية للحوار حول قضايا محددة ولا بأس أن تأخذ طابعا غير رسمي.

ختاما اقترح "منتدى قرطبة الآن" تنظيم ورشة عمل حول ليبيا يشارك فيها فاعلون ليبيون وخبراء في قضايا النزاع وتدير الانتقال السياسي لتعميق التفكير في النزاعات المحلية.